



الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

IAEA- INFCIRC/9/Rev.2/Add.9(*)

August 1993

GENERAL Distr.

ARABIC

Original: VARIOUS LANGUAGES

اتفاق امتيازات وحانات الوكالة

اعلانات القبول التي اودعتها الدول الاعضاء

- ١- تبين قائمة الدول الاعضاء أسماء ٦٣ دولة عضوا ابلغت الوكالة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ بقبولها اتفاق امتيازات وحانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المنصوص عليه في البند ٢٨ من الاتفاق.
- ٢- وتتعب القائمة نصوص التحفظات التي ابدت على الاتفاق.

(*) صدرت الاضافة رقم ٨ (Add.8) باللغة الانجليزية. وهذه الاضافة هي تحديث لها باللغة العربية، ولذلك فهي تحل محلها.

اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة

اعلانات قبول الاتفاق

الوضع حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢

الدولة العنوا	تاريخ ايداع مك القبول
الاتحاد الروسي* (١)	١ تموز/يوليه ١٩٦٦
اثيوبيا	
الارجنتين	١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٢
الأردن*	٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢
اسبانيا	٢١ ايار/مايو ١٩٨٤
استراليا	٩ ايار/مايو ١٩٨٦
استونيا	١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢
اسرائيل	
أفغانستان	
اكوادور	١٦ نيسان/أبريل ١٩٦٩
ألبانيا	
المانيا*	٤ آب/أغسطس ١٩٦٠
الامارات العربية المتحدة	
اندونيسيا*	٤ حزيران/يونيه ١٩٧١
أوروغواي	
أوغندا	
أوكرانيا*	٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦
ايران (جمهورية - الامامية)	٢١ ايار/مايو ١٩٧٤
أيرلندا	٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢
أيسلندا	
ايطاليا*	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥
باراغواي	
باكستان*	١٦ نيسان/أبريل ١٩٦٢

(*) تعني العلامة النجمية أن تحفظا تم ايداعه عند اعلان القبول أو بعده.

(١) في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تلقى المدير العام مذكرة من وزير خارجية الاتحاد الروسي يخطئه فيها علما ضمن جملة أمور بأن عضوية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "في جميع الاتفاقيات والاتفاقات والمكوك القانونية الدولية الأخرى المعقودة في إطارها أو تحت رعايتها، يواصلها الاتحاد الروسي، وفي هذا المند يرجى أن يستخدم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية اسم "الاتحاد الروسي" بدلا من اسم 'اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية'."

تاريخ ايداع مك القبول	الدولة العضو
١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٦	البرازيل
٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥	البرتغال
١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٨	بلجيكا*
	بلغاريا*
	بنغلاديش
	بنما
٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٠	بولندا*
١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٨	بوليفيا
	بيرو
٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦	بيلاروس*
١٥ ايار/مايو ١٩٦٢	تايلند*
٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨	تركيا*
٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧	تونس
٥ ايلول/سبتمبر ١٩٦٧	جامايكا
	الجزائر
	الجمهورية العربية الليبية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	الجمهورية الدومينيكية
١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩	الجمهورية العربية السورية
١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢	جمهورية كوريا*
	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
	جنوب أفريقيا
١٤ آذار/مارس ١٩٦٢	الدانمرك*
٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠	رومانيا*
	زائير
	زامبيا
	زيمبابوي
	سري لانكا
	الطفانور
٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ (خلافه)	سلوفينيا
١٩ تموز/يوليه ١٩٧٢	سنغافورة*
	السفال
	السودان
٨ ايلول/سبتمبر ١٩٦١	السويد
١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٦٩	سويسرا*

تاريخ ايداع مك القبول	الدولة العضو
٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	سيراليون
١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	شيلي*
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠	العراق
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢	غابون
	غانا
	غواتيمالا
١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢	فرنسا
	الغليبين
	فنزويلا
٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٠	فنلندا
٢١ تموز/يوليه ١٩٦٩	فييت نام
٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٢	قبرص
	قطر
٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨	الكاميرون
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	الكرمي الرسولي
١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ (خلافه)	كرواتيا
	كمبوديا
١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٦	كندا*
٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٢	كوبا*
	كوت ديفوار
	كوستاريكا
١ تموز/يوليه ١٩٨٢	كولومبيا
	الكويت
	كينيا
	لبنان
	لختنشتاين
٢٤ آذار/مارس ١٩٧٢	لكمبورغ*
	ليبيريا
	مالي
	ماليزيا
	مدغشقر
١٢ شباط/فبراير ١٩٦٢	مصر
٢٠ آذار/مارس ١٩٧٧	المغرب*
١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢	المكسيك*

الدولة العنصر	تاريخ ايداع مك القبول
المملكة العربية السعودية	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١
المملكة المتحدة* (٢)	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦
منغوليا* (٢)	٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥
موريشيوس	
موناكو	
ميانمار	
ناميبيا	
النرويج	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١
النمسا	
النيجر	١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٩
نيجيريا	
نيكاراغوا	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
نيوزيلندا	٢٢ حزيران/يونيه ١٩٦١
هايتي	
الهند	١٠ آذار/مارس ١٩٦١
هنغاريا*	١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧
هولندا	٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية	
اليابان	١٨ نيسان/أبريل ١٩٦٢
يوغوسلافيا* (٢)	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢
اليونان	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠

الوضع: حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢
عدد اعلانات القبول: ٦٢

(٢) تعني أنه قد تم سحب التحفظ بأكمله.

(٢) في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، تلقى المدير العام مذكرة من البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تحيطه فيها علماء، ضمن جملة أمور، بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تواصل أداء جميع الحقوق والالتزامات التي تترتب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في العلاقات الدولية، بما في ذلك... الاشتراك في المعاهدات الدولية التي صدقت عليها يوغوسلافيا أو انضمت إليها.

التحفظات على اتفاق امتيازات وحصانات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بيلاروس

"تعتبر جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية نفسها غير ملزمة بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق، والتي تتضمن التزاما بالخضوع للولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بمحالة احالة الخلافات الناشئة عن تفسير الاتفاق أو عن تطبيقه الى محكمة العدل الدولية، تلتزم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بموقفها السابق والذي يقضي بوجود الحصول في كل حالة على حدة على موافقة جميع الأطراف المشتركة في نزاع قبل أن يحال ذلك النزاع الى محكمة العدل الدولية. وينطبق هذا التحفظ بالمثل على الحكم الوارد في البند ٢٤ والذي يقضي بوجود قبول رأي المحكمة بوصفه الرأي الفاصل." (الأمل باللغة الروسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

بلجيكا

"وفقا للبند ٢٨ من المادة الثانية عشرة من اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أقره مجلس المحافظين في فيينا في ١ تموز/يوليه ١٩٥٩، تمت بعد حكومة مملكة بلجيكا من تطبيق الاتفاق المذكور الأحكام الواردة في الجملة الأخيرة من البند ٢٠ من المادة السادسة." (الأمل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

بلغاريا

"لا تعتبر جمهورية بلغاريا الشعبية نفسها ملزمة بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق. وتعتبر جمهورية بلغاريا الشعبية أنه يجب ألا يحال أي نزاع بشأن تفسير الاتفاق أو تطبيقه الى محكمة العدل الدولية الا بعد موافقة أطراف النزاع فيما يتعلق بكل حالة على حدة. وينطبق هذا التحفظ بالمثل على البند ٢٤، الذي ينص على وجوب قبول الأطراف لرأي المحكمة بوصفه الرأي الفاصل." (الأمل باللغة البلغارية، والترجمة أعدتها الأمانة اعتمادا على ترجمة فرنسية موثقة قدمتها الحكومة)

كندا

".... لن يطبق الاعفاء من الالتزام بأي ضرائب أو رسوم تفرض بموجب أي قانون في كندا على المواطن الكندي المقيم في كندا أو الذي يقيم فيها عادة." (الأصل باللغة الانجليزية)

شيلي

"(أ) تسجيل حكومة شيلي تحفظا مفاده أن الامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تشمل الرعايا الشيليين الذين يعملون في شيلي كموظفين في الوكالة؛

(ب) تسجيل حكومة شيلي تحفظا فيما يتعلق بأحكام البند ٤ مفاده أنه وفقا للممارسة الدستورية الشيلية والقانون المحلي، يجوز نزع ملكية ممتلكات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأصولها بموجب قانون عام أو خاص يرخص بنزع الملكية على أساس الأهمية العامة أو المصلحة الوطنية، على النحو الذي يقرره المشرع." (الأصل باللغة الإسبانية، والترجمة أعدتها الأمانة)

المين

".... تبني تحفظات على البندين ٢٦ و ٢٤، الذين ينمان على وجوب إحالة الخلافات إلى محكمة العدل الدولية - وقبول أطراف الخلاف لرأي المحكمة بوصفه الرأي الفاصل." (الأصل باللغة الصينية، مع ترجمة رسمية بالانجليزية)

وتنص مذكرة تفسيرية للتحفظات على ما يلي:

"لا يقدم بالتحفظات المشار إليها بالنسبة للاتفاق المذكور أن تشمل كامل أحكام البند ٢٦ من الاتفاق، ولكنها تقتصر على الأحكام المتعلقة بإحالة الخلافات إلى محكمة العدل الدولية وباعتبار آراء المحكمة فاصلة." (الأصل باللغة الانجليزية)

كوبا

"لا تعتبر جمهورية كوبا نفسها ملزمة بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من المادتين الثامنة والعاشرة من اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تكون لمحكمة العدل الدولية بموجبها ولاية قضائية ملزمة فسي الخلافات التي قد تنشأ عن تفسير الاتفاق أو تطبيقه. وفيما يتعلق باختصاص محكمة العدل الدولية في مثل هذه الأمور، ترى كوبا وجوب الحصول في كل حالة على حدة على موافقة جميع الأطراف المعنية من أجل إحالة أي خلاف إلى المحكمة لتصويته." (الأصل باللغة الإسبانية، والترجمة أعدتها الأمانة)

الدانمرك

"على الرغم من البندين ٢٠ و ٢٢، تحتفظ الحكومة الدانمركية بحق تطبيق التشريعات الدانمركية فيما يتعلق بالرسوم والضرائب على المواطنين الدانمركيين، وعلى سائر الأشخاص ما داموا يمارسون عملاً تجارياً خاصاً في الدانمرك." (الأصل باللغة الانجليزية)

المانيا

".... تحتفظ الحكومة، فيما يتعلّق بالبند ١٨(١)٢٠ من المادة السادسة من الاتفاق المذكور، بحق تحصيل الضرائب من مواطني جمهورية المانيا الاتحادية ما لم يتم التخلي عن هذا الحق بمتقضى معاهدات الازدواج الضريبي." (الأصل باللغة الانجليزية)

هنگاريا

"تقبل الجمهورية الشعبية الهنغارية البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق مع التحفظ بالا تحال الخلافات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاق الى محكمة العدل الدولية الا بموافقة جميع أطراف النزاع المعني.

وتسجل الجمهورية الشعبية الهنغارية أيضا تحفظا فيما يتعلق بالحكم الوارد في البند ٢٤ الذي يجعل الرأي الاستشاري للمحكمة فاصلا في بعض الحالات." (الأصل باللغة الهنغارية، مع ترجمة انجليزية موثقة قدمتها الحكومة)

اندونيسيا

"المادة الثانية، البند ٢(ب):

تمارس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهميتها لاقتناء الممتلكات العقارية والتصرف فيها مع ايلاء الاعتبار الواجب للقوانين واللوائح الوطنية.

المادة العاشرة، البند ٢٤:

فيما يتعلق باختصاص محكمة العدل الدولية في المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو بتطبيقها، تحتفظ حكومة اندونيسيا بحق التمسك بضرورة موافقة أطراف النزاع في كل حالة على حدة قبل اللجوء الى المحكمة لاصدار حكم."

اندونيسيا (تابع)

"المادة السادسة، البند ١٨:

التسهيلات والامتيازات التي يمنحها الاتفاق لموظفي الوكالة بخلاف الامتيازات التي تترتب أيضا على المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي، مثل الحصانة القضائية في كل ما يصدر عنهم من قول أو كتابة، وكل ما يقومون به من أعمال بمقتهم الرسمية، لن يؤخذ بها بالنسبة للرعايا الاندونيسيين العاملين في الوكالة باندونيسيا." (الأصل باللغة الانجليزية)

ايطاليا

١- فيما يتعلق بالاعفاء من الضرائب المشار اليه في البند ١٨(ف)٢٠ من المادة السادسة من الاتفاق، تحتفظ الحكومة الايطالية بحق مراعاة اجمالي الرواتب والاعزور التي يحمل عليها موظفو الوكالة الايطاليون المقيمون في ايطاليا لغراض تحصيل الضرائب على الدخل العائد من مصادر أخرى في ايطاليا.

٢- الحصانة القضائية المشار اليها في البند ٣ من المادة الثالثة، والبند ١٢(د) من المادة الخامسة، والبند ١٨(ف)١٠ من المادة السادسة، والبند ٢٣(د) و (ب) من المادة السابعة من الاتفاق لا تطبق في حالة أي دعوى قضائية مدنية يرفعها طرف ثالث بسبب أضرار ناتجة عن حادث سببته مركبة بمحرك تخم موظفا في الوكالة، أو ممثلا لدولة عضو في اجتماعات تعقدتها الوكالة أو خبيراً في مهمة تابعة للوكالة، أو في حالة انتهاكات قواعد المرور بالمركبات المذكورة أعلاه." (الأصل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

الأردن

"لن تطبق الامتيازات والحصانات المعترف بها بموجب الاتفاق على موظفي الوكالة من الرعايا الأردنيين اذا كانت اقامتهم في الأردن نفعه." (الأصل باللغة الانجليزية)

جمهورية كوريا

"الموظفون المميّنون محلياً، والذين يعتبرون من موظفي الوكالة بمقتضى الاتفاق لا يتمتعون بالامتيازات والحصانات المبيّنة في الفقرات ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ من البند ١٨ وفي البند ١٩." (الأصل باللغة الكورية، مع ترجمة انجليزية قدمتها الحكومة)

لكمبورغ

"عند تطبيق أحكام البند ٢٨ من المادة الثانية عشرة من الاتفاق، لن تلتزم لكمبورغ بالجملة الأخيرة من البند ٢٠ من المادة السادسة." (الأمل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

المكسيك

١- عند الانضمام الى اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة، الذي اعتمد في ١ تموز/يوليه ١٩٥٩، تعلن الحكومة المكسيكية ان اهلية الوكالة لاقتناء الممتلكات العقارية والتصرف فيها، والمذكورة في البند ٢ من المادة الثانية من الاتفاق تخضع للتشريعات الوطنية الحارية.

٢- لا يتمتع موظفو وخبراء الوكالة حاملو الجنسية المكسيكية أثناء ممارستهم لوظائفهم في الأراضي المكسيكية الا بالامتيازات الممنوحة، حسب الاقتضاء، بموجب الفقرات الفرعية ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ من البند ١٨ والفقرات (١)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ) من البند ٢٢، بمعنى أن الحصانة المذكورة في الفقرة الفرعية (ج) من البند ٢٢ لا تمنح الا للأوراق والوثائق الرسمية.

٣- تخضع للأحكام القانونية الحارية ذات الصلة الأحكام المتعلقة باحراز الأموال والنهب والعملة من أي نوع وبإملاك الحسابات بأي عملة كانت وينقل وتحويل مثل هذه العملات في الأراضي المكسيكية.

وتتم مذكرة تفسيرية للتحفظ الوارد في الفقرة ٢ على ما يلي:

"تفسر حكومة المكسيك هذا التحفظ بأنه يعني أن الأحكام القانونية ذات الصلة ستنفذ بطريقة لا تعوق أو تسيء الى فعالية تنفيذ برامج المساعدة والتعاون التقنيين التي تشترك فيها المكسيك." (الأمل باللغة الإسبانية، والترجمة أعدتها الأمانة)

منغوليا (تم سحب التحفظ بأكمله في وقت لاحق)

"لا تعتبر جمهورية منغوليا الشعبية نفسها ملزمة بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق فيما يتعلق بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية. وترى جمهورية منغوليا الشعبية أنه ينبغي ألا يحال أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق الاتفاق الى محكمة العدل الدولية الا بموافقة جميع أطراف النزاع في كل حالة على حدة. وينطبق هذا التحفظ بالمثل على الحكم الوارد في البند ٢٤ والذي ينص على أن تقبل الأطراف رأي المحكمة بوصفه الرأي الفاصل." (ترجمة باللغة الانجليزية قدمتتها الحكومة)

المغرب

- " تراعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية القوانين واللوائح الوطنية في ما يتعلق باقتناء وحيازة الممتلكات العقارية في المغرب؛
- لا تنطبق الامتيازات والحصانات المقررة بموجب الاتفاق على موظفي الوكالة من رعايا المغرب العاملين في المغرب؛
- في حالة نشوء نزاعات، يكون أي لجوء إلى محكمة العدل الدولية قائما على أساس موافقة جميع الأطراف المعنية." (الأصل باللغة العربية، والترجمة أعدتها الأمانة اعتمادا على ترجمة فرنسية قدمتها الحكومة)

باكستان

- (أ) ".... مع التحفظ بأنه لن يسمح بمنح التسهيلات والامتيازات التي تنطبق على موظفي الوكالة بموجب الاتفاق على الرعايا الباكستانيين العاملين في الوكالة بباكستان." (الأصل باللغة الانجليزية)
- (ب) أرسل تعديل لهذا التحفظ في مذكرة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ هذا نعه:

".... مع تحفظ بأنه لن يسمح بمنح الرعايا الباكستانيين العاملين في الوكالة بباكستان التسهيلات والامتيازات التي يمنحها الاتفاق لموظفي الوكالة بخلاف التسهيلات والامتيازات التي تترتب أيضا على المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي، مثل الحصانة القضائية في كل ما يصدر عنهم من قول أو كتابة، وكل ما يقومون به من أعمال بمفهوم الرسمية." (الأصل باللغة الانجليزية)

بولندا

".... مع التحفظ، فيما يتعلق بالبندين ٣٦ و ٣٤ من الاتفاق، بأن الخلافات التي تنشأ عن تفسير وتطبيق الاتفاق لا تحال إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة جميع أطراف النزاع. وتحفظ جمهورية بولندا الشعبية بحق عدم قبول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بوصفه الرأي الفاصل؛ " (الأصل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

رومانيا

".... لا تعتبر جمهورية رومانيا الاشتراكية نفسها ملزمة بأحكام البند ٢٤، ولا بأحكام البند ٢٦ بقدر ما تشير الى البند ٢٤. وترى جمهورية رومانيا الاشتراكية ألا تحال الخلافات الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاق الى محكمة العدل الدولية الا بموافقة جميع أطراف النزاع في كل حالة على حدة." (الأصل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

الاتحاد الروسي

"لا يعتبر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نفسه ملزما بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق، والتي تقضي بالخضوع للولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بمحالة احالة الخلافات التي تنشأ عن تفسير أو تطبيق الاتفاق الى محكمة العدل الدولية، يلتزم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بموقفه السابق بوجود الحمول في كل حالة على حدة على موافقة جميع الاطراف المشتركة في أي نزاع قبل احالته الى محكمة العدل الدولية. وينطبق هذا التحفظ بالمثل على الحكم الوارد في البند ٢٤ والذي يقضي بقبول رأي المحكمة بومغه الرأي الفاصل." (الأصل باللغة الروسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

سنغافورة

".... لا يتمتع موظفو الوكالة من مواطني سنغافورة بالاعفاء من الضرائب على الرواتب والأجور التي تدفعها لهم الوكالة." (الأصل باللغة الانجليزية)

سويسرا

"فيما يتعلق بالفقرة الثانية من البند ١٩ من المادة السادسة، تحتفظ سويسرا بحق عدم منح التأجيل في الاستدعاءات التي تطلبه الوكالة، على أنه من المفهوم أن السلطات الاتحادية المختصة ستولي مع ذلك الاعتبار الملائم لمثل هذه الطلبات." (الأصل باللغة الفرنسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

تايلند

".... مع التحفظ بأن موظفي الوكالة الذين يتمتعون بامتيازات وحصانات وفقا لهذا الاتفاق لا يعفون من التزام الخدمة الوطنية اذا كانوا يحملون جنسية تايلند." (الأصل باللغة الانجليزية)

تركيا

"(١) تطبيق التشريعات التركية ذات الصلة فيما يتعلق بتأجيل الخدمة العسكرية للرعايا الأتراك الذين تعينهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشارة إلى البند ١٩ من الاتفاق المذكور.

(ب) يخضع الموظفون الحاملون للجنسية التركية والذين توفرهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهام إلى تركيا، للضرائب التي تفرض على الرعايا الأتراك. وبموجب أحكام الفرع ٢ من الباب الرابع من قانون ضرائب الدخل رقم ٥٤٢١ بالإبلاغ عن أجورهم عن طريق القرارات الضريبية السنوية." (الأصل باللغة الانجليزية)

أوكرانيا

"لا تعتبر حكومة أوكرانيا الاشتراكية الحوفياتية نفسها ملزمة بأحكام البندين ٢٦ و ٢٤ من الاتفاق، والتي تقضي بأحالة جميع المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تطبيق الاتفاق إلى محكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بمسألة الولاية القضائية للمحكمة بالنسبة لهذه المنازعات، تتمتع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية الحوفياتية بالرأي القائل بأنه يتعين الحصول في كل حالة على حدة على موافقة جميع أطراف النزاع قبل إحالة ذلك النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وينطبق هذا التحفظ بالمثل على الحكم الوارد في البند ٢٤ والذي يقضي بقبول الأطراف للرأي الاستشاري الذي تعطيه المحكمة بوصفه الرأي الفاصل." (الأصل باللغة الروسية، والترجمة أعدتها الأمانة)

المملكة المتحدة (تم سحب التحفظ بأكمله في وقت لاحق)

(١) " (١) لا تتعهد حكومة المملكة المتحدة بمنح أي امتيازات أو حصانات بمقتضى البند ١٨(١)٣١، و ١٥٠، و ١٦، أو البند ١٨(ب)، أو البند ٢٠، أو البند ٢٣(١) و (و) لأي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها.

(٢) واذ تتعهد حكومة المملكة المتحدة بمنح الامتيازات والحصانات التي يقضي بها البند ٢٠ لنواب المدير العام، لا تتعهد بمنح أي امتيازات أو حصانات بمقتضى البند ٢٠ لأي موظف آخر يقوم بعمل المدير العام للوكالة أثناء تغيبه عن العمل.

(٣) لا تتعهد حكومة المملكة المتحدة بتطبيق الاتفاق المذكور في أي أقاليم مسؤولة عن علاقاتها الدولية بخلاف جزر تشانيل وجزيرة آيل أوف مان." (الأصل باللغة الانجليزية)

المملكة المتحدة (تابع)

(ب) أرسلت تعديلات في البنود التالية من التحفظين (1) و (2) الواردين أعلاه ضمن مذكرة مؤرخة في 12 تموز/يوليه 1962:

".... تود حكومة المملكة المتحدة أن تحبب جزئياً التحفظ (1) على القبول المذكور. والتحفظ المنقح منه كالتالي:

'لا تتعهد حكومة المملكة المتحدة بمنح أي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها أي امتيازات أو حصانات بموجب:

البند 18(1)20، و 20، و 21، و 22

البند 18(ب) - يقدر ما تملزم الفقرة منح الامتيازات والحصانات المشار إليها في البنود 22(1) و (و)؛

البند 20، أو

البند 22(1) و (و)؛

".... وتود حكومة المملكة المتحدة أن تحبب التحفظ (2) على القبول، باستثناء أنه لدى تطبيقه على اتحاد روديسيا ونياسالند، يقرأ التحفظ (1) على القبول وكأن الكلمات 'أو من مواطني اتحاد روديسيا ونياسالند' قد أدرجت بعد الكلمات 'أي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها' وأنه لدى تطبيقه على دولة متنافورة، يقرأ التحفظ (1) على القبول المذكور وكأن الكلمات 'أو من مواطني دولة متنافورة' قد أدرجت بعد الكلمات 'أي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها'. (الأصل باللغة الانجليزية)

(ج) وأرسل تعديل آخر على التحفظ (1) في رسالة مؤرخة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1960 منه كالتالي:

"لا تتعهد حكومة المملكة المتحدة بمنح أي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها، أو لدى تطبيق الاتفاق على روديسيا الجنوبية، لأي شخص من مواطني المملكة المتحدة أو مستعمراتها أو من مواطني روديسيا الجنوبية، أي امتيازات وحصانات بموجب:

المملكة المتحدة (تابع)

البند ١٨(١)٣٠، و ٥٠، و ٦٠

البند ١٨(ب) - بقدر ما تستلزم الفقرة منح الامتيازات
والحمانات المشار اليها في البند ٣٣(١)
و (و)

البند ٢٠ أو

البند ٣٣ (١) و (و) " (الامل باللغة الانجليزية)